گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ.١، ٢٠٢٤
e-ISSN: 2520-789X ،CC BY-NC-ND 4. 0. – المشاع الابداعي النسبي
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n1a1552
حقوق الطبع والنشر ©٢٠١٧. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

الاقتصاد العراقي بين الظاهرة الريعية وضرورات التنويع

د.عماد خليل عيدان، كليه الاقتصاد، جامعة نوروز، دهوك، كردستان العراق

المستخلص

يلعب القطاع النفطي وبالتالي الايرادات النفطية دور أساسي في الاقتصاد العراقي ، فهي تسهم بنحو ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي ونحو ٩٤% من موارد الموازنة العامة و٩٨% من قيمة الصادرات ونظرة بسيطة لتلك النسب تبين أن هذا الاقتصاد يعاني من الهيمنة الريعية أو الاحادية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه الكامل على هذا النفط في تسيير بقية النشاطات الاقتصادية الاخرى ، يقابلها الاهمال الكبير والتهميش المستمر لدور القطاعات الاخرى (الزراعي ، الصناعي ، الخدمي) الامر الذي أدى بمرور الوقت الى أستفحال هذه الظاهرة مسببة أختلالات مزمنة يعاني منها الاقتصاد العراقي ، الامر الذي دفع بأتجاه البحث عن أستراتيجيات أو سيناريوهات تستند الى تخطيط علمي واضح يؤدي بدوره الى تعظيم الطاقات الانتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية لتساهم في التخفيف والحد من الهيمنة الريعية . وقد أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصل الى جملة من الاستنتاجات كما أختتم البحث ببعض المقترحات التي يأمل أن تأخذ طريقها الى أصحاب القراروالادارات الحكومية من أجل الحد من هذه الظاهرة بأتجاه تطبيق آليات التنويع .

الكلمات المفتاحية - الاقتصاد الريعي ، الريعية ، الاقتصاد العراقي ،القطاع النفطي ، أحادية الاقتصاد

المقدمة

رغم أمتلاكه ميزة نسبية تفتقر اليها كثير من دول العالم متمثلة بالثروة البترولية الهائلة التي يمتلكها الا أن الاقتصاد العراقي يعاني كغيره من الاقتصاديات المتخلفة في المنطقة من مشكلات كثيرة كونها أقتصاديات أحادية الجانب تعتمد في تحريك عجلتها الاقتصادية ورسم سياساتها التنموية على مصدر وحيد للدخل مصدره (سلعة واحدة) الامر الذي غالبا ما يعرضها الى أزمات متكررة ناجمة عن التذبذب في الايرادات المتحصل عليها نتيجة تصدير تلك السلعة الى الاسواق العالمية ، أي سيادة الظاهرة الريعية على تلك الاقتصاديات الامر الذي ترك آثاره على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي ..الخ في هذه الدول ومنها العراق مما عرض تلك القطاعات الى الاهمال والتهميش مخلفة أختلال هيكلي في مجمل الاقتصاد أنعكس وبشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة ، مما يتطلب الامر دراسة هذه الظاهرة ومدى أرتباطها بالاقتصاد العراقي وآليات مواجهتها من خلال تبني أستراتيجيات لتنويع مصادر الدخل من خلال الالتفات الى بقية القطاعات الاقتصادية وتفعيل دورها ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي رفد الموازنة العامة للدولة بالايرادات والحد من أحادية وريعية الاقتصاد العراقي .

أولا- مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في ان استمرار الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي من شأنها ان تولد اختلالات هيكلية تؤدي الى حصول ازمات اقتصادية من الصعوبة بمكان تجاوزها مستقبلا ،وتنطلق الدراسة من التساؤل التالي : هل ان التنويع من شأنه أن يجنب الاقتصاد العراقي تلك الازمات .

ثانيا- أهمية البحث

تتجلى اهمية البحث من أن التصدي لأهم مشكلة يتعرض لها الاقتصاد العراقي ووضع الاليات للخروج من مأزق الريعية هو حجر الزاوية لتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الاخرى وتنويع مصادر الدخل وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

ثالثا – فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها (ان مغادرة الريعية من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والعمل على تنويع مصادر الدخل من شأنه ان يلعب دورا فاعلا في تبني انموذج تنموي قادر على التصدي للازمات الاقتصادية المحلية بشكل خاص والدولية ذات التأثير على الاقتصاد العراقي)

رابعا – أهداف البحث

من أجل اثبات الفرضية او نفيها يسعى البحث لتحقيق الاهداف التالية :-

١- تحديد الاثار الناجمة عن الظاهرة الريعية .

٢- تشخيص مظاهر الريعية في الاقتصاد العراقي .

٣- وضع خطوط عامة يمكن الاسترشاد بها في بناء انموذج تنموي يتلائم وسمات الاقتصاد العراقي .

خامسا – منهجية البحث

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، وبهدف أثبات فرضية البحث او نفيها تم طرح التساؤلات التالية :

* ماهي الريعية ؟ وكيف يمكن تصنيف الدولة الريعية دون غيرها ؟

- ماهو دور النفط في الاقتصاد العراقي ؟
- ماهي الرؤى المستقبلية للخلاص من الريعية ؟

سادسا – هيكلية البحث

سيتناول الباحث المحاور التالية :-

المحور الاول – الظاهرة الريعية – المفهوم – السمات – الاثار

المحور الثاني - مظاهر الريعية في الاقتصاد العراقي

المحور الثالث – سبل تجاوز الظاهرة الريعية (سيناريوهات التنويع)

المحور الاول

الاطار المفاهيمي للظاهرة الريعية

تمهيد

في خمسينيات وستينات القرن العشرين كان خبراء الاقتصاد يعتقدون أن البلدان التي تنعم بثروة الموارد الطبيعية سيكون لديها ما يكفي من الايرادات للاستثمار في الطرق والمدارس وغيرها من البنى التحتية التي تحتاجها في عملية التنمية ، كما أن علماء السياسة كان يؤمنون بفضائل ثروة الموارد كونها ستؤدي الى زيادات طارئة في دخل الفرد وتحسن نوعي يطال كل مظاهر الوضع السياسي وتدفع بالحكومات للاهتمام بشعوبها وكذلك تحرير المرأة وتمكينها من حقوقها السياسية .(مايكل ، ٢٠١٣ ، ٢٩)

الا أن هذه التنبؤات سواء الاقتصادية منها أو السياسية لم تتحقق في كثير من البلدان التي تتربع على ثروات هائلة من الموارد الطبيعية النفطية على وجه التحديد .

أولا- المفاهيم

1- الريع لغة

تشير معاجم وقواميس اللغة العربية (أبن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثامن ، ١٧٩٣ – ومختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، ٢٦٦ – ومعجم الصحاح ، الجواهري ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، مادة ريع ٤٤١ ...) الى أن الريع هو النماء والزيادة فيقال أرض مريعة بفتح الميم أي مخصبة ، ويقال راعت

الابل كثر أولادها ، وراع الطحين زاد وكثر ريعا ، وراع الطعام أي صارت له زيادة في العجن والخبز ، وريع البذر : فضل مايخرج البذر على أصله ، وريع تجارته : أنماها وزاد فيها ، ريع الشباب هو في ريعان عمره في أوله ، في عزه أي الفترة الزاهية من حياة الانسان .

2- الريع أصطلاحا

لقد تباينت وجهات نظر كل من الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء حول مفهوم الريع بالرغم من أتفاقهم على مضمون الريع المتمثل بأعتماد الدولة على مصدر وحيد للدخل ، فأول من أشار الى هذا المصطلح هو الاقتصادي آدم سميث في كتابه (ثروة الامم) حيث فرق سميث بين الريع وصور الدخل الاخرى كالاجور والارباح ، وأعتبر سميث أن الريع عنصر من عناصر النفقة شأنه شأن دخل سائر عناصر الانتاج ويبدو ذلك واضحا عند الحديث عن عناصر الثمن الطبيعي للسلعة في المجتمع البدائي قبل أن تظهر الملكية الفردية في الارض وقبل أن يتراكم رأس المال حيث تتوقف قيمة السلعة على العمل الانساني المبذول في أنتاجها ولكن مع تقدم المجتمع تصبح الارض محلا للملكية الخاصة ويصبح رأس المال عنصرا لازما في الانتاج ، وفي هذه الحالة لا مناص من أعطاء عائد لصاحب رأس المال ، وصاحب الارض ومن ثم يتحلل ثمن السلعة الى عناصره الثلاثة الاجر ، الربح ، والريع .(1Adam Smith, Anquiry into the nature and causes of the wealth of nation, Metairie, Copyright, 2007,P43)

في حين نجد أن الاقتصادي دافيد ريكاردو قد أعطى الريع معناه الاقتصادي في كتابه (حول مباديء الاقتصاد السياسي والضرائب) فالريع من وجهة نظر ريكاردو (هو المبلغ الذي يدفعه المزارع للمالك نظير أستغلال الارض ، وقد عرفه ، بعبارة أخرى ، أنه الميزة النسبية الطبيعية لأرض على أخرى أقل منها في الخصب ، أو ذلك الجزء من ناتج الارض الذي يدفعه المستأجر للمالك نظير أستغلاله قوى الارض غير القابلة للهلاك ، ويذكر إن هذه الميزة أو الريع يزداد مع الزمن . ويعلل ريكاردو ذلك بالترتيب الذي وضعه لأستغلال الاراضي الزراعية ، فهو يذكر أن الناس أبتدأوا بزراعة الارض الخصبة ، ولم يكن هناك ريع في أول الامر ، ولكن بعد أزدياد السكان عمدوا الى أستغلال الارض الاقل خصوبة ، فنشأ من ذلك الريع أي الميزة الفرقية التي للارض الاولى على الثانية . ولما أستمرت زيادة السكان لجأوا الى زراعة أراضي أقل خصوبة من الثانية ، وبذلك أزداد ريع الارض الاولى ، وظهر ريع للارض الثانية . وأستخلص بصفة عامة أن زيادة السكان تستتبع أستغلال الارض التي تقل خصوبتها فيؤدي ذلك الى أرتفاع الاثمان . (عبد ، ١٩٣٨ ، ٤٦- ٤٧) وعليه فالريع هو الفرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقاتها في الاراضي الاقل خصوبة ، وتكاليف الانتاج في الاراضي الخصبة التي زرعت أولا ويحصل عليه أصحاب تلك الاراضي الخصبة .(لبيب ، ١٩٨٦ ، ١٤٧- ١٤٨)

كما أن الريع يمثل أنقاصا لجزء من الانتاج الاجتماعي حيث يستخدم في أعانة طبقة غير منتجة وغير عاملة والريع كما وصفه ريكاردو (ليس خلقا جديدا للدخل بل يمثل على الدوام دخلا موجودا بالفعل) ونظرا لانه خصص لأعانة طبقة كسولة من أصحاب الارض فأنه قد أعتبر ضريبة على النظام الانتاجي (فنشنز ، بلا سنة طبع ، ١٨)

أما كارل ماركس فهو أول من لفت الانتباه الى ماأسماه (الرأسمالية الريعية) ويقصد بها تلك الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بطبقة رأسمالية غير منتجة أقتصاديا ودخلها لا يتأتى من أنتاج البضائع والسلع بل من خلال أمتلاك مصادر الريع مثل الاراضي والعقارات المؤجرة حتى الاسهم والسندات .(عدنان ، ٢٠١٣ ، ٧-٨) ويرى ماركس أن في المجتمعات التي يسيطر بها الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الانتاج .(محمد ، ٢٠١٠ ، ٧)

لقد صاغ الاقتصادي الايراني حسين مهدوي المفهوم الحديث للريع في السبعينات من القرن الماضي حيث عرف الريع من خلال تعريفه للدولة الريعية مبينا أن الريع هو (ذلك الدخل الذي يدفع وبشكل منتظم من قبل أشخاص أجانب أو هيئات حكومية أجنبية لمصلحة أفراد أو هيئات أو حكومة الدولة ، (تحسين ، ٢٠١٢ ، ١٥٧)، وبذلك قد يكون الريع كمصدر للدخل بدون أي مجهود فكري أو مجهود مادي أو حتى مجهود بدني ولا يحتاج الى آليات للتصنيع والانتاج ، ولكن يعتمد على الثروات الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها .

كما ويعرف الريع بأنه / هو المبلغ المدفوع نظير أستغلال عناصر الانتاج ثابتة العرض ، ولا يقتصر الامر على الارض وحدها وأنما على جميع العناصر ثابتة العرض .(ساميلسون ، ٢٠٠٦ ، ٢٧٤)

ويعرف الريع النفطي بأنه (الفرق بين الكلفة الكلية (أنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، ويتوزع الريع النفطي – بعد أستبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة – بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الانتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة) (حسين ، ٢٠٠٦ ، ٢٣٦- ٢٣٧)

إن مفهوم الريع بمعناه الواسع يشير الى كافة أشكال الدخول الراجعة الى هبات الطبيعة ، فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات ، وينحصر الخلاف بينها فقط في مدى الاهمية النسبية التي يمثلها الريع مقارنة ببقية مصادر الدخل الاخرى .(حازم ، ١٩٨٩ ، ٢٧٩- ٢٨٠) .

ولابد من الاشارة الى أنه قد أستخدمت مصطلحات مرادفة للريع كالاقتصاد الريعي والدولة الريعية والمرض الهولندي التي تشير الى دلالات قريبة او متشابهة الى حدا ما .

فالاقتصاد الريعي من وجهة نظر الخبير الاقتصادي د. صبري زاير السعدي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من أنتاج النفط أوالغاز المملوك كليا (الطاقات الانتاجية والاحتياطيات) للدولة . وتتلخص درجة أعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير أسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع أسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، وأن الايرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على ٥٠% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من ٥٠% من الانفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية) ، وأن قيمة الصادرات النفطية (العملات الاجنبية) تسهم بأكثر من ٥٠% من مجموع الصادرات .(صبري ، ٢٠٠٩ ، ٤٣) . بالاضافة الى ذلك فقد يتصف الاقتصاد الريعي بسمات منها (بلغيت ، ٢٠٢٠ ، ٥٧٢) :

1- وجود فرق كبير بين تكلفة أستغلال الريع وبين بيعه الى الاطراف الخارجية .
2- تشكل المداخيل المترتبة على الريع الخارجي ما نسبته ٤٠% فمافوق من الناتج المحلي .
3- الاعتماد المفرط على مداخيل الريع الخارجي في تكوين الموازنة العامة للدولة .
4- الاعتماد على الاستيراد بشكل مفرط .
5- غياب الروابط الانتاجية .
6- الانحياز المفرط للصناعات الثقيلة رأسمال المكثف .
7- عدم الاهتمام بالصناعات التحويلية والزراعية وأعطاء أفضلية للاستيراد على حساب الاستثمار الخاص والعام .
8- هيمنة الدولة على عائدات الريع الخارجي والتصرف فيها .

في حين أن الدولة الريعية يمكن تعريفها بأنها تلك الدولة التي تعتمد في أيرادات المالية على الموارد الطبيعية وعلى مايخرج من الارض ، أو تعتمد عليها بنسبة كبيرة ، بمعنى لا وجود لنشاط أقتصادي أو يوجد بشكل هامشي ، عمليات أقتصادية أنتاجية ، والموارد التي تغذي حياة الدولة والمجتمع لا تعتمد على الضرائب أنما على أيرادات الريع .وقد طور حازم الببلاوي هذا المفهوم وشخص أربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدولة الريعية في العالم العربي ومنها : (عدنان ، ٢٠١٣ ، ٩)
١- الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد .

٢- يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع أنتاجي قوي .

٣- تشكل الايدي العاملة المشتغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة .

٤- تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي .

أما مصطلح الدولة شبه الريعية فيطلق على الدول التي تعتمد في جانب من أيراداتها على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية ، ومن هذه المصادر العوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في منطقة جغرافية ما ، وايرادات السياحة ، والمعونات الخارجية التي تحصل عليها ، فضلا عن التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الخارج رغم الاختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بتحويلات العاملين في الخارج . وهذا يختلف عن ما يسمى دولة الرعاية التي ينصرف مفهومها الى

السياسات الحكومية التي تهدف الى توفير الحد الادنى من الخدمات والضمان الاجتماعي لشعبها وتلتزم بسياسات من شأنها تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية . .(محمد ، ٢٠١٠ ، ٧)

المرض الهولندي – يعد هذا المصطلح أحد التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون للدلالة على ضعف القطاعات الاقتصادية غير النفطية من الاقتصاد ، وهناك روايتان مختلفتان لأصل العبارة ، تشير الاولى الى التحول الجذري الذي طرأ على الاقتصاد الهولندي في أثناء مرحلة ازدهار تجارة زهرة التوليب في القرن السادس عشر ، فيما أشتقت الرواية الثانية من أثر تطوير وتصدير الغاز الطبيعي في الستينات من القرن العشرين ، أذ تقول النظرية : أن الارباح غير المتوقعة في أحد القطاعات تميل الى رفع أسعار الصرف ، مما يجعل التصدير في القطاعات الاخرى أعلى تكلفة والاستيراد أرخص . وفي تلك العملية يتم تجفيف الموارد الراسمالية من الزراعة والتصنيع وأمتصاصها في قطاعات خدمية ومواصلات وانشاءات واجزاء أخرى من الاقتصاد التي لا يمكن المتاجرة بها .(توبي ، ٢٠١٠ ، ٥٣)

ثانيا – أنواع الريع (مايخ ، ٢٠١٨ ، ٢٦- ٣٦) ، (وليد ، ٢٠١١ ، ٤٨- ٥٢)، (غسان ، ٤) ، (جاوي ، ٢٠١٥ ، ٤)

يميز الباحثين بين مجموعة من انواع الريع وهي :-

1- **الريع الاستخراجي (الطبيعي)** – ويقصد به ذلك الريع المتحصل من أنتاج وتصدير الموارد الطبيعية ، ولذلك أحيانا يطلق عليه بالريع الطبيعي وعادة يستحوذ هذا النوع من الريوع على بقية الانواع خاصة في البلدان النفطية ومنها العراق . ويتمثل بالفارق بين تكلفة أستخراج او أنتاج هذا المورد وسعر البيع .
2- **الريع الاستراتيجي** – وهو الريع الذي تحصل عليه الدولة نتيجة الموقع الذي تتمتع به من حيث موانئها وممراتها البحرية أو خطوط وأنابيب نقل البترول عبرأراضيها ، كقناة السويس ، قناة بنما ، أو المواقع السياحية في بعض الدول ، كالسياحة الدينية في بعض الدول الاسلامية أو مواقع السياحة التأريخية والتراثية كالاهرامات في مصر وآثاربابل وسومر في العراق ، او مواقع السياحة الترفيهية كالشلالات والبيئة الطبيعية والمناخ المعتدل في أقليم كردستان العراق .
3- **الريع السياسي** – وهو ذلك الريع الذي تحصل عليه الدولة بحكم مكانتها في السياسة الدولية أو مركز الاستقطاب العالمي فهذه الدول تستغل مكانتها السياسية بين الدول للحصول على القروض والمساعدات المالية ، وقد يطلق أحيانا على هذا الريع بالريع الداخلي حينما تستغل جهة ما حزبية او سياسية مكانتها وسلطاتها في الحكم للحصول على أمتيازات عن طريق العمولات او ابرام العقود للمشاريع الاستراتيجية في ذلك البلد أو من خلال سوء توزيع موارد الدولة وثرواتها لحسابها الخاص .وقد أزدادت حصة هذا النوع من الريع في العراق بالسنوات الاخيرة بسبب أستشراء الفساد بكل مفاصل الدولة العراقية .
4- **الريع الناجم عن تحويلات العاملين بالخارج** (المغتربين) – يعتبر هذا النوع من الريوع في كثير من الدول من أهم التدفقات المالية الخارجية التي تعود عليها . وبالمقابل فأن هذه الاموال هي بمثابة تسربات من أقتصاديات الدول الريعية تحرم منها سنويا .وتختلف وجهات النظر بعض الباحثين حول أمكانية أحتساب هذه الاموال من ضمن الريوع التي تحصل عليها الدول من عدمه مبررين ذلك كونها تذهب الى القطاع الخاص .
5- **الريع التحويلي أو ريع الاعانات** – ويقصد به المبالغ التي تقدمها أو تحولها أحدى الدول لدولة أخرى بدافع التعاون والمساعدة وتوثيق عرى الروابط السياسية بين الدول أو لمواقف سياسية معينة أتخذتها هذه الدولة أو تلك فأستحقت تلك الاعانة او المكافئة وقد تكون تلك الاعانات والمساعدات مقدمة من المؤسسات والمنظمات الدولية ، ويعتبر هذا النوع من المساعدات والاعانات نوعا من أنواع الريع نتيجة لغياب المجهود المبذول في الحصول عليه من قبل الدول المستفيدة .
6- **ريع الندرة** – وهو ذلك العائد الذي يتحقق لعنصر أنتاجي غير مرن وقد لا يرتبط هذا النوع من الريع بالموارد الطبيعية ، أنما قد يحصل عليه رياضي مشهور لتمتعه بمهارات رياضية عالية قد لا تتوفر لغيره من اللاعبين ، أو لموسيقار ، أو لأستاذ جامعي نتيجة للمؤهلات التي يتمتع بها والتي يفتقر اليها زملائه من الاساتذه .ويتمثل هذا الريع بالفرق بين الراتب الذي يستلمه هذا الاستاذ ورواتب زملائه وهذا الفرق يدفع للمؤهلات التي يحملها دون غيره .
7- **الريع التضخمي** - (ضريبة التضخم) وهو الشكل الذي أصبح يستنزف الموارد والثروات الفردية وبشكل خاص الافراد محدودي الدخل من العاملين في المنظومة المركزية للدولة في مراكز المدن .خاصة فترة التسعينات والتي تحولت طبقة الموظفين بسببه من أجراء الى عمال سخرة ، بسبب أنسحاق أجورهم ومدخولاتهم الشهرية وتعويضها بشيء من الحصة التموينية لسد رمق العيش ، بعد أن تدنت القوى الشرائية لمدخولاتهم النقدية .(مظهر ، ٢٠١٠ ، ٤٧-٤٨)

ثالثا- الاثار الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة الريعية

1- تتأثر الاقتصاديات الريعية وبشكل كبير بتقلبات وتذبذب أسعار هذا المورد في السوق العالمي ،الامر الذي يضع هذه الاقتصاديات تحت وطأة المتغيرات الخارجية فتتعرض هذه الاقتصاديات بين الفينة والاخرى الى أزمات أقتصادية متكررة .

2- أن الوفرة المالية التي أفرزتها الحالة الريعية قد ساهمت بألغاء دور الضريبة في الاقتصاد حتى أصبح من غير المنطقي في غمرة هذه الوفرة المالية اللجوء الى الضريبة وأن غيابها له تأثيرات سلبية لعل أبرزها أهمال مشاركة أفراد المجتمع في الخطط والبرامج التي تنفذها الحكومة وكذلك غياب الشعور بالانتماء أو الشعور بالدور الرقابي على أداء الاجهزة المسؤلة عن تنفيذ الخطط والبرامج (أسامة ، ١٩٨٢ ، ٢١٢) .

3- تدفق عائدات كبيرة وبالنقد الاجنبي من جراء تصدير هذا المورد يؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة كبيرة أزاء العملات الدولية مما يترتب عليه أضعاف لقدرة القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة . حيث أن إرتفاع سعر صرف العملة المحلية يحد من القدرات التنافسية لمنتجات هذه القطاعات في السوق المحلية والدولية بسبب أن أسعار المستوردات من السلع الاجنبية تصبح أرخص من مثيلاتها المحلية .

4- يدفع الريع النفطي بأتجاه نشوء سلوك يسعى نحو الريع والفساد وفقدان المساءلة والشفافية وهو ما يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري وبيئة الاعمال في هذه الدول .

5- تتسم البلدان الريعية بتضاعف أعداد الوظائف خاصة الادارية والمكتبية غير الانتاجية بصرف النظر عن الحاجة وتتضخم الاجهزه الحكومية وتتوسع توسعها عشوائيا وترتفع بالتالي تكلفة الادارة العامة في هذه الدول بحيث تتجاوز نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تكلفة الادارة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة (أسامة ، ١٩٨٢ ،٢١٣) . أن ماتقدم ولد :-

أ- ترييف المدن وأنفجارها بكافة الاتجاهات نتيجة سياسة التوظيف الحكومية .

ب- أنتشار البطالة المقنعة بين مؤسسات ودوائر الدولة .

ت- القصور في تقديم الخدمات كالتعليم والصحة .

6- السلطة الحاكمة في الدولة الريعية لا تهتم في الغالب بالتعليم كثيراً وأكثر ما يكون التعليم في الدول الريعية ذو مناهج فارغة المضمون ويكون التعليم شبه مشتت واشبه ما يكون لسد فراغ ومثله التعليم الجامعي لأن مثل هذه الدولة لن تكون بحاجة ماسة إلى المجتمع المتعلم لأن اقتصادها أولا وأخيراً يعتمد على الريع الذي عادة يكون طبيعياً وليس بحاجة إلى مهارات كثيرة لاستخراجه أو إنتاجه .(محمد ، ٢٠١٢ ،٣).

7- قد يدفع التركيز على أستغلال الموارد الطبيعية ومن ثم الفوائض الريعية الى نشوب الصراعات والخلافات وأحيانا الحروب الاهلية على المستوى الوطني وحتى الاقليمي نتيجة الاختلاف على ملكية هذا المورد الطبيعي أو ذاك أو كيفية توزيع عائداتها الريعية مابين اقاليم البلد المختلفة أو على فئات وأقسام سكانه المختلفين من حيث العرق واللغة والدين والمذهب .

8- أعتماد القطاع النفطي على أنماط كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة ، أذ إن ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي لا توظف سوى ١% من العمالة المتوفرة .فضلا عن أن الوفر المالي في ميزانية الدولة قد دفع بأتجاه توسيع القطاع العام غير الانتاجي والى مزيد من البطالة المقنعة في دوائرومؤسسات الدولة ، وشيوع ثقافة مفادها ان العراق دولة نفطية غنية يتطلب منها تحقيق الرفاه الاقتصادي لمواطنيها عن طريق الوظائف الحكومية والخدمات شبه المجانية وغيرها .(عاطف ، ٢٠٠٨ ، ٧).

9- الاقتصاد الريعي ينتج سلوكاً سياسيا في الدولة الريعية مبنياً على تعميق النعرات العشائرية والطائفية بهدف تعميق الخلافات داخل المجتمع مما يسهل السيطرة على تحركاته كما أنها أي الدولة تعتمد على استخدام تنظيمات مسلحة تعمل تحت عناوين وواجهات متنوعة على حساب منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية .

١٠- تفقد الدولة الريعية القدرة على تأسيس أنموذج تنموي ناجح ، وتميل الى الفساد وأنعدام الكفاءة في أدارة الاقتصاد الاحادي الجانب ويستمر الحاكم بممارسة سلطاته من خلال :-

أ- التوسع في الاجهزة الامنية والعسكرية (القمعية) لتشغيل الناس من جهة وقمع المعارضة من جهة أخرى

ب- شراء الذمم والولاءات بأعطاء المكرمات والاستجابة الى التذمر الشعبي بزيادة الاجور والرواتب وتوسيع الهبات (تقاعد ، مخصصات شهداء ، معونات فقراء ، هبات شيوخ عشائر ، وسياسيين ، ومفصولين ..وماشابه) (عدنان ،٢٠١٣ ، ٢٦)

١١- تتجه أغلب الاستثمارات في الاقتصادات الريعية الى قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع الى مجتمع أستهلاكي وأشاعة نمط الاستهلاك الترفي والتفاخري .والاقبال على المضاربات ، ومن ثم تدفق المزيد من السيولة او العملات الصعبة من السوق المحلية الى السوق الدولية .وتآكل الادخارات وحرمان أقتصاد الدولة منها .

١٢- تسعى الدولة الريعية وبقصد الاستئثار بالسلطة والحكم والريوع لتكوين قوى ضغط موالية لها وتقديم الامتيازات والمنح والعطايا والتسهيلات المالية بهدف الوقوف حائلاً أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، أو التنظيمات المعارضة للسلطة الحاكمة وهي تنظم أنصارها في اطار جماز الدولة أو تشكيل مجاميع شبه مستقلة تأتمر بأمرها. وتشير الدراسات أن تشكيل قوى الضغط الموالية في الدول الريعية يعتبر مانعاً أمام تكون المجتمع المدني المستقل عن الحكم وكذلك الرأسمال الاجتماعي وعلى أساس سياسة "الشكليات" في الدولة الريعية، فإن كل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية، والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم .(محمد ، ٢٠١٢ ، ٣)

١٣- يميل الحاكم في الدولة الريعية الى شراء الجمهور بالاموال بعد أن يملء خزائنه منها ، فيتعطل الانتاج المحلي الزراعي والصناعي ليخلق مجتمع أستهلاكي معتمدا على الاستيراد في سد أحتياجاته ، فليس من مصلحة الحاكم ظهور طبقات صناعية وزراعية ذات نفوذ مستقل تصبح منافسة له . وأن كان هناك مشروعات فهي وهمية أو عديمة الجدوى الاقتصادية والعراق يزخر بمثل هذا النموذج الفاشل من الاستثمار الحكومي .(عدنان ، ٢٠١٣، ٢١- ٢٢).

المحور الثاني

ملامح الريعية في الاقتصاد العراقي

واحدة من السمات التي ميزت الاقتصاد العراقي قبل أكتشاف البترول في العشرينيات من القرن الماضي كونه أقتصاد شبه أقطاعي يعتمد الزراعة كأساس لحياته الاقتصادية ، والتجارة بشكلها البسيط كنشاط ثانوي ، أذ كان القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الرئيس والمساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، أذ لعبت الصادرات الزراعية في العراق في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى وحتى مابعد الحرب العالمية الثانية دورا كبيرا في التجارة الخارجية وقد تركزت تلك الصادرات على الحبوب كالحنطة والشعير والتمور والمنتجات الحيوانية مثل الصوف والجلود وتصدير الحيوانات الحية كالاغنام والخيول ، ومنذ عام ١٨٧٨ – ١٩٢٥ توسعت قيمة الصادرات الزراعية بصورة مطلقة خلال هذه الفترة فأرتفعت أكثر من الضعفين والنصف (حسن ، ١٩٦٥ ، ١٢٤) وقد كانت أسواق كثيرة تستقبل الصادرات العراقية ومنها المملكة المتحدة والهند وفرنسا والمانيا وامريكا وايران وسوريا ومصر واليابان وهولندا والدنمارك وغيرها (حسن ، ١٩٦٥ ، ١٣٣) الا ان هذا الحال لم يدم طويلا فبمجرد تزايد العوائد البترولية بدأ القطاع الزراعي بالتراجع وبدلا من ان يكون القطاع النفطي داعما لهذا القطاع بدأت الدولة العراقية بالاعتماد شبه الكامل على البترول حينما برزت الاهمية الاقتصادية للنفط بوضوح في اوائل عام ١٩٥١ حيث بدأ العمل بمعادلة مناصفة الارباح بين الشركات النفطية والحكومة العراقية وقد بلغ دخل الحكومة في تلك السنة من عائدات النفط ١٣,٣ مليون دينار (يوسف ، ١٩٨٢ ،٤٩) .

وقد لا يختلف أثنان حول دور وفاعلية العوائد البترولية خاصة بعد تزايد كميات الانتاج وارتفاع معدلات الاسعار في تنمية وتطوير الاقتصادات المالكة لهذه الثروات ومنها العراق ، وقد أشادت كثير من الدراسات بدور البترول وعوائده الهائلة في التنمية الاقتصادية ، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها ، أذ ان الايرادات الريعية تمثل مصدرا لتوفير العملات الاجنبية والتي تستخدم لتمويل موازنات تلك الدول وبالتالي انعكاس ثمار ذلك على بقية القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات فضلا عن رفع مستويات المعيشة لعموم افراد المجتمع ، وبالرغم من محاولة كثير من هذه البلدان (النفطية) الخروج من مأزق الريعية من خلال أقدامها على خطوات جريئة في ميدان التطور الصناعي والزراعي والخدمي لتساهم تلك القطاعات جنبا الى جنب مع القطاع الاستخراجي في ديمومة الاقتصاد وتنميته وبالتالي تقليل الاعتماد على النفط والتخلص من التبعية الريعية والتي غالبا ماتكون مرتبطة ومتأثرة بالعوامل الخارجية الامر الذي يعرض تلك الاقتصادات الى ازمات بين الاونة والاخرى في ظل غياب الاستراتيجيات الملائمة وسوء التخصيص للموارد بشكل عام والايرادات البترولية بشكل خاص ، وبالتالي فقد كان الفشل دائما نصيب خطط وبرامج التنمية والتي نقرأها على الورق دون ان نجد لها وجود على ارض الواقع ولم يتمكن العراق وعلى مدى أكثر من ثمانية عقود مرت من بناء قاعدة أنتاجية متنوعة ذات أمكانية وقدرة على الدفع بأتجاه خلق انموذج تنموي بالرغم من امتلاكه الميزة النسبية في الموارد الطبيعية من النفط والاراضي الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة فضلا عن اليد العاملة الرخيصة خاصة بعد عام ٢٠٠٣ .فلم يعد الاقتصاد العراقي قادر على النهوض بأعباءه وعدم قدرته على الانطلاق مستقبلا ، ان بقاء القطاع النفطي بمثابة القاطرة التي تسحب ورائها بقية القطاعات وبالتالي فأن بقاء الايرادات الريعية (النفطية) هي المهيمنة في معادلة التمويل للاقتصاد العراقي يجعل هذا الاقتصاد مرتهن بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الخارجية فضلا عن ارتباطه وبشكل مباشر بسوق النفط الدولية ، مما ينعكس سلبا على برامج التنمية الاقتصادية .

وللوقوف على حجم الهيمنة الريعية في الاقتصاد العراقي يمكن أستعراض بعض المتغيرات الاقتصادية وملاحظة الاثر الريعي عليها :-

1- الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) احد أهم المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي والذي يعتمد من قبل كثير من الدول والمنظمات الدولية والدراسات العلمية في تشخيص الحالة الاقتصادية للدول بالرغم لما يوجه اليه من انتقادات والتي منها، انه لايمكن أعتبار التنمية قد تحققت لمجرد وصول البلد الى رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، وكذلك أرتفاع متوسط دخل الفرد ، طبقا للنظرة السائدة في الفكر التنموي التقليدي فالدخل قد ينمو بمعدلات مرتفعة وقد ينمو متوسط دخل الفرد ، دون ان يقترن ذلك بتحسن مستوى معيشة غالبية السكان ، بل ان ذلك قد يقترن بتدهور هذا المستوى ، ذلك ان الاثر الحقيقي للتنمية انما يقاس بمقدار تحسين ظروف الحياة لجماهير البشر في الاقتصاد المتخلف ، فالانسان في النهاية هو الهدف من التنمية ، وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هي المقياس الحقيقي للنجاح فيها ، فأذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون ان تحسن نوعية حياة جماهير السكان فلا يمكن القول ان ثمة تنمية قد تحققت .(محمد ، ١٩٨٣ ،١٦) وقراءة متأنية وأستعراض مرجعي لدور الايرادات الريعية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، يلاحظ ان مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي تكاد لاتذكر قبل الخمسينات من القرن الماضي ، فقد كان الاقتصاد العراقي زراعيا بأمتياز ، الا أن الوضع سرعان ما تغير حينما بدأت الايرادات النفطية بالتزايد (عبد المنعم ، ١٩٨٤ ، ٤٠٣).

أن الارتفاع الذي حصل في مساهمة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي يعد من أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي مما جعله وحيد الجانب تعتمد قيمة الناتج المحلي الاجمالي على مساهمة القطاع النفطي وأن قراءة متأنية لمعطيات الجدول رقم (١) تظهر وبشكل واضح الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي من خلال المساهمة الكبيرة لايرادات هذا القطاع (البترولي) في الناتج المحلي الاجمالي وبالمقابل المساهمة الخجولة والمتواضعة لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في هذا الناتج .

جدول (١)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الـ GDP في العراق للفترة

٢٠٠٣ – ٢٠١٧ (%)

السنة	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	بقية القطاعات
2003	51.6	14.3	4.6	29.56
2004	47.6	10.87	2.32	39.25
2005	42.2	13.67	2.20	41.95
2006	40.4	12.95	2.21	44.45
2007	42.8	9.23	2.31	45.62
2008	45.2	7.52	2.26	45.03
2009	43.6	7.35	2.90	46.12
2010	41.7	7.04	2.92	48.31
2011	42.6	7.45	3.22	46.72
2012	43.6	7.04	3.07	46.27
2013	41.9	6.95	3.05	48.08
2014	44	7	3	46
٢٠١٥	33	5	3	59
٢٠١٦	35	5	3	57
٢٠١٧	34	5	3	58

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، أعداد مختلفة .

أن الارقام الواردة في الجدول (١) تفصح عن أرتفاع مساهمة هذا القطاع في الـ GDP أذا ماقورن بمساهمات القطاعات الاقتصادية الاخرى فقد شهد عام ٢٠٠٣ نسبة مساهمة وصلت الى ٥١,٦ للقطاع النفطي في حين نجد ان مساهمات القطاعات الاخرى كالزراعة التي تراوحت نسبته في أحسن الاحوال بـ ١٤,٣ عام ٢٠٠٣ و٥ عام ٢٠١٧ ، أما قطاع الصناعة فهو الاخر كان متدني في مساهمته خلال هذه الفترة فتراوحت هذه المساهمة بين ٤,٦ عام ٢٠٠٣ و٥ عام ٢٠١٧ ، وقد ظلت مساهمة هذا

القطاع متقدمة على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، مما تقدم نجد ان القطاع النفطي بالرغم من التذبذب الذي حدث في ايراداته طول هذه المدة بسبب ماحصل في العراق من أحداث وصراعات وحروب فضلا عن التغيرات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي جميعها تركت ظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع النفطي . ولكن بالرغم من ذلك بقي القطاع النفطي هو القاطرة التي تسحب ورائها بقية القطاعات الاقتصادية ، حيث نجد ملامح هذه السيطرة النفطية واضحة المعالم وبشكل كبير في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وتأثر هذه الخطط بين الفينة والاخرى بمسيرة هذا القطاع فنجد انتعاش واستقرار تلك البرامج والخطط بانتعاش واستقرار القطاع النفطي والعكس صحيح . وكل ذلك بالتأكيد يوضح حجم ومستوى التبعية الريعية التي وصل اليها الاقتصاد العراقي .وكذلك يفصح عن غياب الاستراتيجية والتخطيط العلمي والرشيد واللازم لأستثمار ايرادات هذا القطاع لصالح تنمية بقية القطاعات الاخرى .

شكل (١)

مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الاخرى في الـ GDP للفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

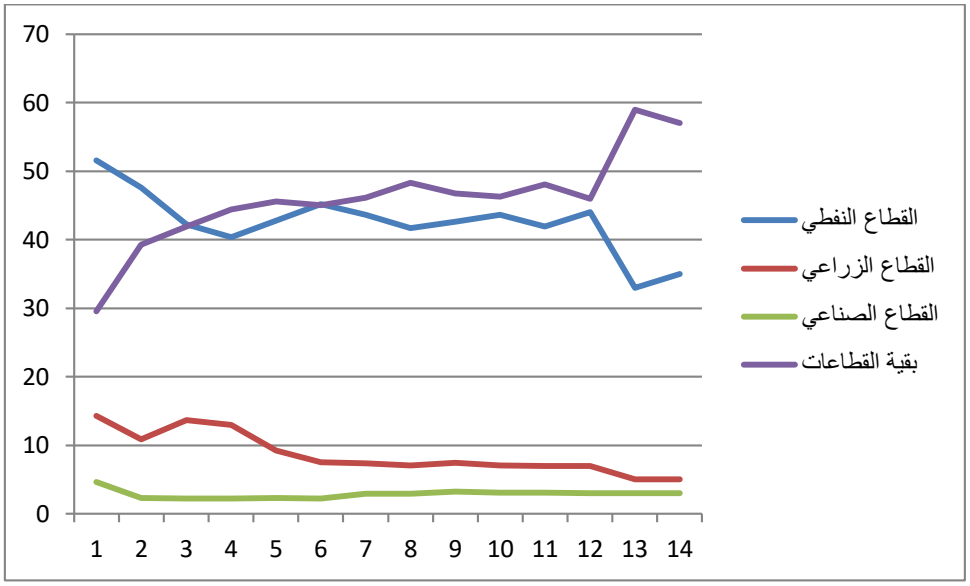

المصدر: أعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١)

2- الموازنة العامة

عام ١٩٢٧ بدأ العراق يستفاد من ثرواته النفطية حين بدأت مرحلة جديدة في الاقتصاد العراقي مستفيدا من استغلال النفط تجاريا في تلك السنة ولو كانت متدنية في اول الامر ولكن باتت تشكل رقما في الموازنة العامة على حساب تراجع مساهمة القطاع الزراعي خاصة عام ١٩٣١ حينما ارتفعت هذه المساهمة الى نسبة ٢٠,٦ % واستمرت هذه المساهمة بالارتفاع يقابلها تدني في مساهمة القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد العراقي كالقطاع الزراعي وفيما بعد القطاع الصناعي ، وبالرغم من اختلاف المراحل التي مر بها العراق سواء كانت فترات استقرار او فترات حروب وصراعات اقليمية ودولية ومحلية وتبني النظم السياسية المختلفة و نوع الحكم سواء ماكان منها ملكيا او جمهوريا او فلسفات اقتصادية سواء كانت اشتراكية او رأسمالية او الطريق الخاص (كما كان يشاع وقتذاك) والتي تبناه العراق عبرمسيرته الا ان تلك المساهمة لم تتغير كثيرا وفي نفس الوقت لم تترك بصمة أيجابية على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفراد الشعب العراقي .

وبما أن الموازنة العامة لأية دولة تعد وسيلة ضرورية من وسائل تحديد وتنفيذ وتوجيه السياسة الاقتصادية وفق رؤيتها العامة وأستراتيجيتها الانمائية فأن محاولة استقراء الاتجاهات الرئيسة في الموازنة العامة العراقية ، عبر البيانات والمعطيات الاحصائية المتاحة، سواء كانت فعلية او تقديرية ، تضعنا امام الصورة المضطربة للاقتصاد الوطني .

الجدول (٢)

الاهمية النسبية للايرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)(تريليون دينار)

السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية(١)	الايرادات النفطية(٢)	نسبة الايرادات النفطية الى الايراد العام%(٣)	الايرادات غير النفطية (٤)	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايراد العام%(٥)
2003	16	15.7	98.1	0.3	1.9
2004	33	32.6	98.8	0.2	0.6
2005	40.4	39.4	97.5	1	2.5
2006	49.1	46.9	95.5	2.2	4.5
2007	55	52	94.5	3	5.5
2008	80.6	76.3	94.7	4.3	5.3
2009	55.2	50.2	90.9	5	9.1
2010	70.2	63.6	90.6	6.6	9.4
2011	104	103.1	99.1	0.9	0.9
2012	119.8	111.3	92.9	8.5	7.1
2013	113.8	105.7	92.9	8.1	7.1
2014	105.6	97.1	92.0	8.5	8.0
2015	66.5	51.3	77.1	15.2	22.9

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، بغداد ، سنوات متفرقة ، صفحات متفرقة

شكل (٢)

مساهمة الايرادات العامة والايرادات النفطية وغير النفطية ومساهمتها في الموازنة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥)

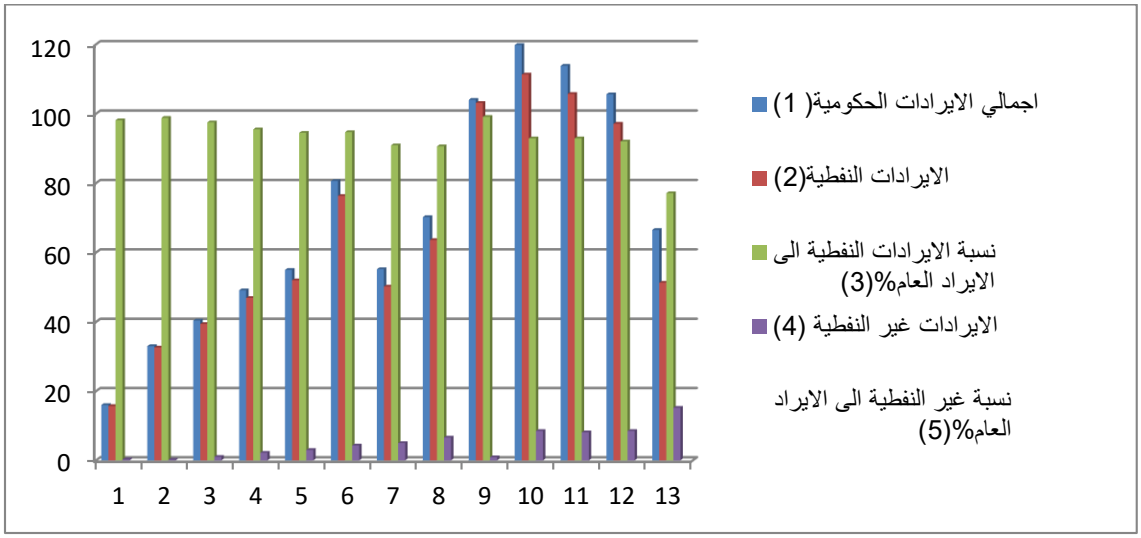

المصدر : أعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (٢)

من خلال الجدول رقم (٢) والشكل البياني نجد أن الايرادات النفطية في العراق ظلت المصدر الاهم أن لم يكن الوحيد نسبيا في تمويل موازنة الدولة والفعاليات الاقتصادية وبالمقابل أنخفاض في مشاركة بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في الموازنة ، فمنذ البدأ بأستخراج النفط عام ١٩٢٧ كانت الايرادات تشكل مكانا مهما في الموازنة العامة

التي تقوم بأوجه الصرف المختلفة على المؤسسات والوزارات المختلفة . أذ بلغت أكثر من (٩٥ %) من الايرادات العامة للموازنة العراقية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ ، وبالتالي فأن هذا يعني أن الموازنة العامة العراقية شأنها شأن بقية البلدان النامية التي تعتمد على العوائد النفطية في رفد موازناتها .(سهام ،٢٠١٣ ، ١٢)

مما تقدم يتضح أن الموازنات المالية في العراق لم تنجح في أستخدام الفوائض المالية التي يوفرها الريع النفطي بشكل أمثل وعلى نحو يخدم الاقتصاد الوطني وافراد المجتمع العراقي بالرغم من أنها (موازنات أنفجارية) كما توصف أحيانا ، أذ أن هذه الفوائض المالية ظلت ولسنوات طويلة غير موجهة نحو قنوات الاستثمار الانتاجي ، ولم تسهم بشكل فعلي في معالجة الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد من خلال الاستفادة من هذه الايرادات في أوقات الفائض في صناديق سيادية او ماشابه ذلك للاستفاده منها في أوقات العجز او تذبذب اسعار المورد النفطي ، لذلك يمكن القول أن مشاكل الموازنات المالية على مستوى الاقتصاد العراقي هي ليست مشاكل تمويل لهذه الموازنات ، بل تكمن المشكلة في آليات توظيف وتوجيه اموال هذه الموازنات نحو ابواب صرف حقيقية ومنتجة بعيده عن مظاهر الفساد وابواب صرف وهمية وغير فاعلة .(حسين ،٢٠١٧ ، 12). أي بمعنى أن توظيف أموال الموازنات خلال تلك السنوات كان بعيدا عن الرشادة والعقلانية في صرفها .

3- هيكل الصادرات

يؤدي القطاع النفطي ممثلا بايراداته الناجمة عن الصادرات النفطية دورا مهما في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق ، ويعد عاملا اساسيا ومؤثرا في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية . اضافة لذلك فان للصادرات النفطية دورا فاعلا في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في الميزان التجاري وميزان المدفوعات عن طريق الحساب الجاري ، يقابل ذلك تدني نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى (الصناعة والزراعة) في الـ GDP وتخلفها في مستوى ونوعية المنتج ، أنعكس في هيكل التجارة الخارجية ، حيث أضطر البلد الى اللجوء الى النشاط الاستيرادي في سد أحتياجات الطلب المحلي من السلع المختلفة والتي بلغت قيمتها حسب أحصاءات البنك المركزي لسنتي (٢٠١١ و ٢٠١٣) بحدود (٤٧,٨٩) و(٥٨,٨) مليار دولار على التوالي (علما أن القطاع الخاص يساهم بالنسبة الاكبر من هذه الاستيرادات بلغت ٧٣% و ٦٣%للعامين المذكورين) ، في حين الصادرات السلعية للخارج لم تتجاوز قيمتها في عام ٢٠١٠ عن ٣٠٠ مليون دينار ، ولاتزال الدولة بسبب تلكؤ الانتاج في القطاعات السلعية الرئيسية تستورد أكثر من ٨٥ % من حاجتها من المواد الغذائية و(٩٠%) من حاجتها من السلع الصناعية .(موفق ، ٢٠١٥ ، ١٩)

أن هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الاجمالية أدى بدوره الى أنخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات الكلية نتيجة لهيمنة سلعة وحيدة هي (النفط الخام) على نسبة كبيرة جدا منه فمن خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ أن أجمالي الصادرات بلغت (٧,٩٩١) مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، في حين بلغت الصادرات النفطية حوالي (٧,٥١٩) مليار دولار .(مصعب ،٢٠١٥ ، ٦٦)

ولم تتغير تلك الهيمنة من جانب هذا القطاع على حجم الصادرات بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات حيث بلغت أجمالي الصادرات النفطية عام ٢٠١٥ (٥٤,٣٩٤) مليار دولار في حين أن أجمالي الصادرات بلغت (٥٤,٥٩٥) مليار دولار لنفس السنة والجدول رقم (٣) يوضح ذلك .

جدول (٣)

الاهمية النسبية للصادرات النفطية في الـ GDP للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥

	الناتج المحلي الاجمالي	أجمالي الصادرات	الصادرات النفطية
٢٠٠٣	١٥,٢٨٢	٧,٩٩١	٧,٥١٩
٢٠٠٤	٣١,٩٧٢	١٨,٤٩١	١٧,٧٥١
٢٠٠٥	٤٩,٨٥٥	٢٣,٦٩٧	٢٣,٦٤٨
٢٠٠٦	٦٤,٨٠٥	٣٠,٥٢٩	٣٠,٤٦٥
٢٠٠٧	٨٨,٠٣٨	٣٩,٥١٦	٣٩,٤٣٣
٢٠٠٨	١٢٩,٣٩٩	٦٣,٧٢٦	٦١,١١١
٢٠٠٩	١١٠,٩٨٦	٣٩,٤٣١	٣٩,٣٠٧
٢٠١٠	١٣٨,٥١٧	٥١,٧٦٤	٥١,٥٨٩
٢٠١١	١٨٥,٧٥١	٧٩,٦٨١	٧٩,٠٤٣
٢٠١٢	٢١٨,٠٣٢	٩٤,٢٠٩	٩٤,١٠٣
٢٠١٣	٢٣٢,٤٩٧	٨٩,٧٦٦	٨٩,٣١٤

٢٠١٤	٢٢٣,٥٠٨	٨٣,٩٨١	٨٣,٥٦١
٢٠١٥	١٦٩,٤٦١	٥٤,٥٩٥	٥٤,٣٩٤

المصدر: وزارة التخطيط ، المجموعات الاحصائية لسنوات متفرقة

نستخلص مما سبق تناوله في هذا المحور أن الملامح الريعية وهيمنتها باتت واضحة المعالم على الاقتصاد العراقي وأن تركيبته وهيكلته وفق الصورة التي تم أستخلاصها من خلال المتغيرات الثلاثة (الناتج المحلي الاجمالي ، والموازنة العامة ، وهيكل الصادرات) ، تعكس الاعتماد شبه الكلي على العوائد النفطية (الايرادات الريعية) حيث شكلت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مابين ٥٠- ٧٠% فيما بلغت مساهمتها في الموازنة العامة أكثر من ٩٠ % . خلال فترة الدراسة ، في حين نجد أن حصيلة الموازنة من الايرادات الضريبية لم تتجاوز في أحسن حالاتها عن ٠,٩٤% عام ٢٠٠٤ وهذا كان نتيجة تحرير الاقتصاد العراقي التي تضمنت أعفاء المستوردات من الرسوم الكمركية مما جعل الايرادات النفطية تتصدر سلم مصادر تمويل التنمية وبذلك أرتبطت أهداف ومشاريع تنمية الاقتصاد وأعادة أعماره وتقديم الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة وأصلاح البنية التحتية بمصدر مالي تتحكم به عوامل خارجية أكثر من العوامل الداخلية ناقلا الازمات الخارجية وخاصة أزمة الاسعار وتقلباتها الى الاقتصاد العراقي .(وفاء ، ٢٠١٠ ، ٦) .الامر الذي يبدو أن هناك علاقة عكسية بين تطور قطاع النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة الانتاجية منها (الزراعة والصناعة) ، أذ أن قطاع النفط ينمو بمعدلات موجبة وعالية والقطاعات الانتاجية الاخرى تنمو بمعدلات سلبية متدنية .

شكل (٣)

مساهمة الصادرات النفطية في الـ GDP

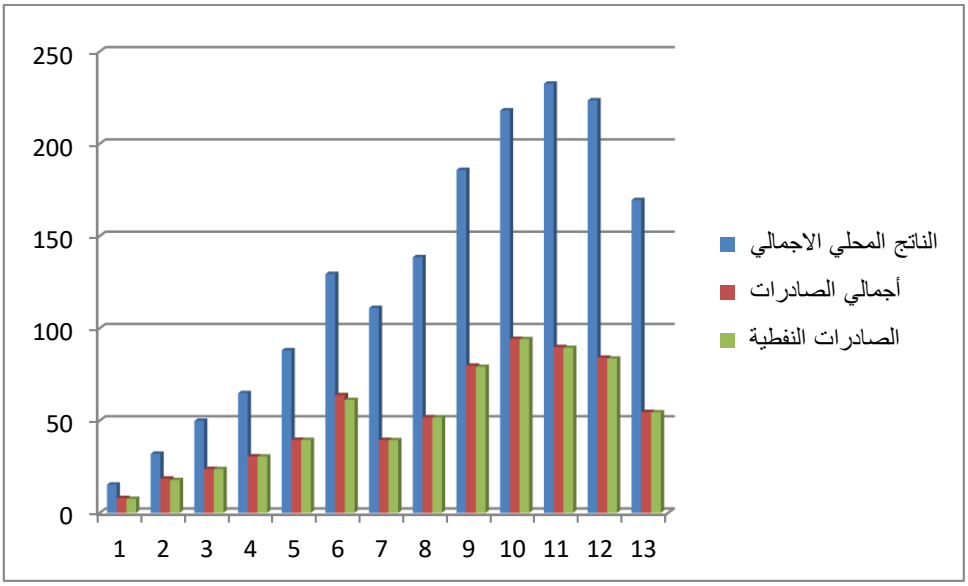

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

المحور الثالث

سبل الخلاص من الريعية (سيناريوهات مغادرة الريعية)

لقد حبى الله العراق دون غيره من الدول بتشكيلة قل نظيرها من الموارد الاقتصادية التي لو تم أستغلالها وتوظيفها بشكل أمثل ورشيد وتنميتها وتطويرها للاستفادة من أيراداتها لأصبح العراق من أغنى الدول في المنطقة ، ألا أن هناك من الصعوبات والمعوقات التي قد تتعرض لها أي مبادرة لمغادرة الظاهرة الريعية والتي تتمثل بـ:-

1- القصور في توفير البيئة الامنية والاقتصادية المستقرة والامنة .

2- أنتشار الفساد المالي والاداري في كافة مفاصل الدولة .

3- التخبط السياسي وعدم توحيد المواقف والرؤى السياسية من قبل النخب والاحزاب التي تقود المشهد العراقي وأنعكاس كل ذلك على الوضع الاقتصادي .

ومع وجود تلك التحديات فأذا ما توفرت القيادة المخلصة التي تمتلك روح المبادرة والادارة والتواقه الى التغيير عبر سياسات أقتصادية سليمة يمكن تجاوز تلك التحديات وتحقيق التنوع الاقتصادي والحد من الريعية عبر السيناريوهات والسياسات المقترحة التالية :-

السيناريو الاول – تفعيل دور القطاعات الاقتصادية

- القطاع الزراعي وتنميته

أن تنمية القطاع الزراعي والنهوض بواقعه من خلال توجيه جزء من الايرادات الريعية لهذا القطاع سيؤدي بالتأكيد الى زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وكل ذلك يحصل بوضع سياسة زراعية فاعله من شأنها أن تسهم مع بقية القطاعات في تنويع مصادر الدخل وتهدف هذه السياسة الى تطوير كفاءة أستغلال المساحات المزروعة وتوسيعها وأستخدام البذور المحسنة والتقاوي وأستخدام المكننة الزراعية وأساليب الري الحديثة ، وتحديث وتطوير البيئة التشريعية والقانونية الداعمة للقطاع الزراعي ، فضلا عن أعتماد سياسة حمائية من شأنها حماية المنتجات الزراعية من المنافسة الاجنبية (شيماء ، ٢٠١٥ ، ١٦٥) .وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني كل ماتقدم يمكن أن يؤدي الادوار التالية :

1- تحقيق الامن الغذائي في العراق وتقليص الفاتورة من العملات الاجنبية التي تستنزف سنويا من أجل أستيراد المتطلبات الغذائية من الخارج وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة .

2- مساهمة هذا القطاع بالتنمية الاقتصادية في العراق من خلال قدرته على مايضيفه الى الدخل القومي من خلال زيادة الانتاج ، فضلا عن مايقدمه من منتجات (مدخلات أنتاجية) يمكن أن تسهم في تفعيل وتنشيط بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .

3- معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل وبالتالي تخفيف معدلات الفقر .

4- وبناءا على ماتقدم يمكن أن يسهم هذا القطاع في بناء أقتصاد متنوع ومستدام وبالتالي تقليل الاعتماد على المورد النفطي وتقليل الهيمنة الريعية من خلال توفير مايحتاج اليه البلد من أيرادات .

- تطوير وتحديث القطاع الصناعي

كانت بداية السبعينات الانطلاقة الاولى لبناء قاعدة صناعية لا بأس بها في العراق الا ان ثلاثة عقود من الحروب قد دمرت البنية التحتية الصناعية فلم يعد العراق يمتلك أبسط مقومات أعادة بناء وترميم تلك القاعدة الصناعية ، الامر الذي يتطلب أصلاح مايمكن أصلاحه من تلك القاعدة فضلا عن وضع الخطط الكفيلة بالنهوض في قطاع الصناعة وبناء قطاع صناعي ناجح ومتكامل قادر على تلبية أحتياجات الاقتصاد الوطني ويتمتع بقوة ترابطات أمامية وخلفية مع القطاعات الاخرى والعمل على تطوير المشاريع الصناعية (الاستثمار في البنية التحتية) ، وأنشاء المناطق الصناعية المتخصصة (حيدر ،٢٠١٥ ، ١١٨)، ولا ننسى دورالقطاع الخاص في مجال دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وبعث وتفعيل دور العائلات الصناعية ، كل ذلك بالتأكيد يصب بأتجاه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال تخفيف حجم الاستيرادات وزيادة حجم الصادرات من السلع الصناعية .

- التنمية السياحية

يلعب القطاع السياحي دورا فاعلا في أقتصاديات كثير من دول العالم بل يعتبر المورد الاساس لبعض الدول من خلال الايرادات المتحصل عليها من السياحة بأنواعها المختلفة ومساهمته في تحسين موازين المدفوعات وتهيئة فرص العمل وبالتالي المساهمة في معالجة البطالة ، وقد أشارت الاحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي الى أن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من ١٠% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي .(مايخ ، ٢٠١٨ ، ٢٧٢) ، والعراق من البلدان التي تتوفر فيها مقومات السياحة المتنوعة التي من الممكن إذا ما أستثمرت بالشكل الصحيح أن تدر على البلد أيرادات كثيرة خاصة في مجال السياحة الدينية كونها مصدر مهم للعملات الاجنبية قد تساهم في توسيع القاعدة الانتاجية ، أن متطلبات التنمية السياحية في العراق تتطلب الاتي (علي ٢٠١٢ ، ٧٦) .

1- أعادة هيكلة مؤسسات ومنشآت هذا القطاع بالشكل الامثل والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال .

2- فسح المجال أمام الاستثمارات المحلية والاجنبية السياحية المتخصصة سواء ما يتعلق بما موجود من منشآت سياحية قائمة أو أستحداث مرافق ومنشآت جديدة .

3- الاهتمام بالتعليم الاكاديمي السياحي من خلال فتح الاقسام والكليات والمعاهد التي تهتم بمفردات هذا القطاع وخلق قاعدة ثقافية وفكرية سياحية تساهم في تطوير هذا القطاع .

4- الاهتمام بالاعلام السياحي من أجل الترويج لهذا القطاع وأعطاء المواقع والفعاليات السياحية صدى عالمي من خلال المؤتمرات والبرامج والافلام الوثائقية وطبع ونشر الدليل السياحي والنشرات والبوسترات التي توضح المعالم السياحية للبلد .

5- أستخدام وأدخال الوسائل الحديثة في أدارة هذا القطاع ومنشآته ، والنظم الحديثة في بناء قواعد البيانات المتعلقة بالطاقات الاستيعابية والتشغيلية للمنشآت السياحية .

6- الاهتمام بالبيئة القانونية والتشريعية التي من شأنها أن تنظم العمل والاستثمار في هذا القطاع فضلا عن أنها تنظم العلاقة بين السائح والادارة السياحية ، ذلك لأن القوانين والتشريعات بهذا الشأن يمكن أن توفر حماية للبيئة السياحية من خلال منع التجاوزعلى المحميات الطبيعية والمنشآت السياحية المختلفة .

7- أشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي بالادارة والاستثمار في القطاع السياحي وتخفيف الاعباء على القطاع الحكومي في هذا المجال .

السيناريو الثاني – هيكلة وتصحيح مسار الادارات الحكومية

* مكافحة الفساد المالي والاداري

لقد أحتل العراق المراتب الاولى في عمليات الفساد المالي والاداري في التقارير الدورية التي تنشرها المؤسسات الدولية المختصة خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، ولم يقتصر الدور السلبي الذي مارسه الفساد المالي والاداري على قطاع دون أخر بل أنعكست آثاره الخطيرة على كل القطاعات الاقتصادية من خلال العقود الاستثمارية الوهمية التي مورست في البيئة الاقتصادية العراقية وكذلك ممارسة وتعمد الكثير من الموظفين وفي كافة المستويات للحصول على مكاسب شخصية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، فضلا عن تورط القطاع النفطي وهو القطاع المهمين في الاقتصاد العراقي من خلال ايرادته في نشاطات الفساد المالي والاداري من خلال أبتعاد هذا القطاع عن الشفافية والحوكمة الرشيدة في أدارة ايراداته أو أنتاج النفط وتصديره بغياب العدادات مما يسهل أمكانية التلاعب بكميات النفط المصدرة والذي ينعكس بالمحصلة النهائية على حجم الايرادات النفطية وأمكانية الاستفادة منها بشكل أمثل ورشيد .

* دعم القطاع الخاص وأعادة الثقة بينه وبين الادارات الحكومية

لعب القطاع الخاص في العراق دورا فاعلا في تحريك النشاط الاقتصادي وبالتالي في عملية التنمية الاقتصادية في فترة الخمسينات والستينات لتصل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى ٨٠ % في عام ١٩٥٠ (أحمد ، ٢٠٠٧ ، ٢) ، فكانت مساهمته بأنتاج القيمة المضافة المتحققة في القطاع الزراعي البالغة (٩٧) مليون دينار في عام ١٩٦٠ ويشكل ذلك ما نسبته ١٧,٧ % من الناتج المحلي الاجمالي وهذا يظهر الهيمنة المطلقة للقطاع الخاص على النشاط الزراعي ، في حين أسهم الناتج الصناعي الخاص في أجمالي الناتج الصناعي بنسبة (٤٨ %) عام ١٩٦٠ وكانت الصناعات الخاصة الصغيرة تسهم في تكوين (٤٦,٨ %) من أجمالي القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي في عام ١٩٧٥. (عماد ،٢٠٠١ ، ٢٦٩)

أن الدور السابق للقطاع الخاص بدأ بالانحسار نتيجة لتأميم بعض المشروعات العائدة للقطاع الخاص من قبل الدولة في نهاية الستينات وبداية السبعينات ، بالاضافة الى الصراعات والحروب التي شهدتها الساحة العراقية في فترة الثمانينات والتسعينات والتي دفعت هذا القطاع الى الهجرة للبحث عن بيئة آمنة ومستقرة تارة أو الانكفاء والترقب وعدم المغامرة والعمل في تلك البيئة غير المستقرة تارة أخرى مما دفع بأتجاه هيمنة القطاع العام على أغلب المشاريع الاقتصادية ، لكن بمرور الوقت ومع زيادة سكان العراق بات القطاع العام عاجزا عن تلبية حاجات ومتطلبات السكان سواء كان في التوظيف أو في توفير العديد من السلع والخدمات الضرورية ، الامر الذي يتطلب بعث وتفعيل دور القطاع الخاص من جديد ليكون عونا ومساندا للقطاع العام من خلال أعادة الثقة بينه وبين الادارات الحكومية ، كونه أهم عنصر في المعادلة التنموية والقادر على خلق المزيد من فرص العمل ، فهو المالك والشريك والمتدخل والمراقب للحكومة على وفق قواعد السلوك الاجتماعي التي تتشكل بموجبها قوانين البلاد .(أديب ، ٢٠١٥ ، ٩٥) .فضلا عن أنه سيخفف كثيرا من أعباء القطاع العام خاصة في مجال التوظيف ، أن عملية تفعيل دور القطاع الخاص يمكن أن تتم من خلال جملة أجراءات منها :-

١- رفع القيود التي تعترض عمل القطاع الخاص وتخفيف تلك الاجراءات الروتينية والطويلة والتي تتعلق بالحصول على أجازات تأسيس وأقامة المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الخاصة والتي تفضي الى توسيع مساهمته في الفعاليات الاقتصادية والانتاجية .

٢- التشجيع والترويج للمشروعات الكبيرة و الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي يقدم عليها القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي .

٣- تطوير وتفعيل دور المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز أهمية الاسواق المالية ليتم من خلالها توجيه الانفاق الاستثماري نحو مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تساهم في زيادة الانتاج والانتاجية وتوفير السلع والخدمات فضلا عن المساهمة في تشغيل المزيد من الايدي العاملة من خلال التركيز على المشاريع كثيفة العمل .

٤- ضرورة أنشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص أو أنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص أو كلاهما لضمان الاستثمار الخاص وبالذات في المشاريع الانتاجية التي تسهم في تشغيل أكبرعدد ممكن من العمالة .(مايح ، ٢٠١٨ ، ٢٥٩)

* أعادة هيكلة الادارات والنظم الضريبية

لقد بني النظام الضريبي في العراق ومنذ سنوات على أسس تتناغم والظاهرة الريعية المهيمنة على الاقتصاد العراقي فلم تتجاوز المساهمه الضريبية في أفضل حالاتها عن ٣% فضلا عن أن هذه النظم لا تعي أن ألاعتماد الكبير على الايرادات الريعية يعتبر تحدي بل مغامرة محفوفة المخاطر ولها آثارها والتي سبق وان تناولناها الامر الذي يتطلب بضرورة أعادة هيكلة النظام الضريبي وتفعيل دورالضرائب كمصدر غير نفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة أو أدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي من خلال فرض أنواع جديدة من الضرائب مثل الضرائب على السلع والخدمات ، أو من خلال أستحداث الضرائب البيئية التي تهدف الى حماية البيئة ، زيادة مقدارالرسوم المتحصلة من ايرادات القطاع العام (رسوم الكهرباء بشرط توفرها) ، رسوم مياه الشرب ، رسوم الخدمات الصحية ، رسوم تسجيل السيارات ، رسوم حيازة السلاح ، وجوازات السفر ، وتراخيص الاستيراد ...الخ .كل ذلك يجب أن لايكون بعيدا عن تحسين أداء الادارات الضريبية ومعالجة التهرب الضريبي بكافة أشكاله ، أن تلك الاجراءات من شأنها أن تحقق الاهداف التالية :-

أ- تنويع مصادر الدخل من خلال رفد الموازنة العامة بمصدر جديد للايراد يسهم في تقليص العجز السنوي فيها فضلا عن تخفيف حجم الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي .

ب- تسمح لصناع القرار من التأثير على السلوك المجتمعي من خلال تشجيع مايرونه نافعا ومفيدا والحد من ما يعتبرونه ضارا .

ج- يسهم في أعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة وأستدامة ولصالح الطبقات الاكثر فقرا .

د- أستخدام (النظام الضريبي) كسياسة حمائية للقطاعات الاقتصادية ومنتجاتها بعيد عن منافسة السلع الاجنبية لها .

* أصلاح وهيكلة المنافذ الحدودية

يملك العراق منافذ حدودية على أمتداد حدوده مع دول الجوار ، وبلغ عدد هذه المنافذ ٢٢ منفذا حدوديا بريا وبحريا ماعدا المنافذ الجوية المتمثلة بالمطارات .

وقد برزت ملامح الهدر والضياع في المنافذ الحدودية بعد انحسار الايرادات النفطية ومحاولة الحكومة تسخير ايرادات بديلة للنفط لتمويل الموازنة العامة للدولة. فقد ابرزت العديد من التقارير والدراسات الصادرة عن اللجان المالية والاقتصادية في مجلس النواب وغيرها من الجهات الرقابية، كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، حجم البيروقراطية والفساد المالي والاداري المستشري في معظم الحلقات الادارية المنتشرة في كافة المنافذ الحدودية في البلد .

أن أصلاح وهيكلة المنافذ الحدودية وتفعيل دورها ومساهمتها في تنويع الايرادات الحكومية يتم من خلال :- (حيدر ، ٢٠١٧ . ١)

١- إدخال نظم معلوماتية حديثة في التفتيش والرقابة على السلع الداخلة الى العراق وفي كافة المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية. وذلك من خلال الاستعانة بنظم الحباية الالكترونية والحد من اجتهاد العنصر البشري في عمليات التقييم والادخال .

٢- التعاقد مع شركات عالمية رصينة بما يضمن كفاءة الفحص والتحصيل والتخليص الكمركي وبما يعظم الايرادات السيادية للدولة .

٣- إنشاء نقاط تدقيق كمركي في المحافظات كافة، عبر حواجز تدقيق لمختلف الشاحنات التي تتحرك على الطرق، وتتضمن تلك الإجراءات توقيف أي شحنة لم تستوف إجراءاتها الكمركية.

٤- مكافحة الفساد بكافة أشكالة في المنافذ الحدودية من خلال كشف ومعالجة مختلف اساليب التحايل والتزوير والابتزاز والتواطؤ مع بعض الأجهزة الحكومية والاحزاب السياسية وغيرها من مافيات الفساد في البلد.

٥- تشديد القوانين النافذة وأستحداث قوانين جديدة وتفعيل الاجراءات والملاحقات الحازمة والصارمة بحق مافيات الفساد المهيمنة على المنافذ الحدودية في البلد ومحاسبة كافة الاطراف المتورطة بعمليات التهرب الضريبي وادخال السلع بشكل غير قانوني من تجار وموظفين في مختلف المنافذ الحدودية.

* التفكير بأنشاء صندوق سيادي

ضرورة العمل لأنشاء صندوق ثروة سيادي يعمل كمصدر مالي وكضمان للاجيال القادمة عن طريق أدخار جزء من الايرادات النفطية في أوقات فورة الاسعار وأستثمار هذه الفوائض المالية في محفظة مالية متنوعة ، أسوة بما يحصل في كثير من الدول النفطية ومنها الخليجية تحديدا التي بات تأثير التغيرات السلبية في أسعار النفط على أقتصادياتها لا تتجاوز ١٠% من جراء أنخفاض اسعار النفط لتمتعها بأحتياطيات مالية كبيرة في صناديق الثروة السيادة الوطنية .

الخاتمة

أولا- الاستنتاجات

١- أبتدأ العراق مشواره التنموي معتمدا على القطاع الزراعي ثم سرعان ما أنحسر دور هذا القطاع بظهور الايرادات البترولية في خمسينيات القرن الماضي .
٢- الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد في أيراداتها المالية على الموارد الطبيعية وعلى مايخرج من الارض أي بمعنى لا وجود لنشاط أقتصادي منتج أو يوجد نشاط أقتصادي ولكن هامشي .
٣- أنعكست الايرادات الريعية بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي الامر الذي أدى بسبب الاعتماد عليها بشكل شبه كلي الى تهميش بقية القطاعات الاقتصادية التي لا تقل أهمية عن القطاع النفطي .
٤- تركت الظاهرة الريعية آثار أقتصادية وأجتماعية سلبية كبيرة على مجمل الحياة في العراق .
٥- أسهمت الايرادات المتأتية من القطاع النفطي بنحو ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي و٩٤ % من الموازنة العامة و٩٨% من قيمة الصادرات .

ثانيا- التوصيات

١- ضرورة التفكير بتبني أنموذج تنموي يتوائم مع ما متوفر من أمكانيات أقتصادية سواء مادية وبشرية في العراق .
٢- أعتماد الحوكمة الرشيدة في أدارة الايرادات الريعية والحد من حالات الفساد المالي والاداري التي أستنزفت تلك الايرادات .
٣- التفكير بتبني سيناريوهات على الامد المتوسط من شأنها الدفع بأتجاه مغادرة الريعية وتحريك بقية النشاطات الاقتصادية لتساهم بشكل فاعل في الاقتصاد العراقي .
٤- الاهتمام بالادارات الحكومية والمؤسسات التي تمارس أنشطة خدمية والتي تسهم رسومها في تنويع الايرادات العامة للدولة من خلال تفعيل دورها وأتمتة نشاطاتها لتقليل حالات الخلل والتحايل والتزوير وماشابه ذلك .

المصادر

أولا- المصادر العربية

*** الكتب**

1. أبن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثامن ، ١٧٩٣،ط٢ ، دار المعارف ، الكويت ، ١٩٦٦ .
2. أديب قاسم شندي ، أستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، واسط ، ٢٠١٥ .
3. أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – مدخل الى دراسة أدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٢ .
4. توبي شيللي ، النفط السياسة ، والفقر ، والكوكب ترجمة دينا الملاح ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠١٠ .
5. حازم الببلاوي ، الدولة الريعية في الوطن العربي ، في الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩.

6. حسن محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ،١٨٦٤- ١٩٥٨ ، ج١ ،العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، لبنان ، ١٩٦٥.
7. حسين عبدالله ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
8. ساميلسون نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١، بيروت لبنان ، ٢٠٠٦ .
9. صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث ، ط١ ، بغداد ، دار المدى للثقافة والنشر ، ٢٠٠٩
10. عبد الحكيم الرفاعي ، الاقتصاد السياسي ، ج١ ،ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
11. عبد المنعم السيد علي ، مدخل الى علم الاقتصاد ، مبادي الاقتصاد الكلي ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٤.
12. عدنان الجنابي ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠١٣ .
13. فنشنز وفيتللر ، الفكر الاقتصادي الحديث ، ترجمة محمد ابراهيم زيد ، دار الكاتب العربي لطباعة والنشر ، بلا سنة الطبع
14. بيب شقير ، تأريخ الفكر الاقتصادي ، دار الحكمة للنشر والتوزيع ،بغداد ، ١٩٨٦.
15. مايح شبيب الشمري وآخرون ، الدولة الريعية وسياست تنويع الاقتصاد (تجربة دولية) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ٢عمان ، ٢٠١٨
16. مايكل آل روس ، نقمة النفط ، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الامم ، مكتبة مؤمن قريش ، ٢٠١٣
17. معجم الصحاح ، الجواهري ، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
18. مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق – الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمة ، العدد ١٩ ، بغداد ، ٢٠١٠ .
19. يوسف عبدالله صايغ ، أقتصاديات العالم العربي ، التنمية منذ العام ١٩٤٥ ، ج١ ، : البلدان العربية الاسيوية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢.

*** البحوث والمقالات**

١- أحمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .
٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد ، سنوات متفرقة ، صفحات متفرقة
٣- بلغيت عبد الله ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية النفطية في أفريقيا الاستوائية دراسة حالة الغابون ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، الجزائر ، المجلد ٣ ، العدد١ ، ٢٠٢٠ .
٤- حسين عجلان حسن ،تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية ، مجلة المنصور ، العدد ٢٧ ، 2015 .
٥- حيدر حسين آل طعمة ،المنافذ الحدودية وفرص تعظيم الايرادات ،مقالات أقتصادية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٠١٧ .
٦- سهام حسين البصام وسميرة فوزي شهاب ، مخاطر وأشكالية أنخفاض أسعار النفط في أعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون ، ٢٠١٣ .
٧- عاطف لافي مرزوك ، أشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ، مؤتمر بيت الحكمة ، ٢٠٠٨ ، متاح على شبكة المعلومات .
٨- علي عبد الهادي سالم ، نحو أستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبارللعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٩ ، السنة ٢٠١٢
٩- عز العرب ، الدولة الريعية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،العدد ٦٥ ، السنة السادسة ، ٢٠١٠ .
١٠- عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .
١١- غسان ابراهيم ، الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا ، متاح على شبكة المعلومات العالمية .
١٢- محمد نبيل الشيمي ، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٣٧ ، ١٣/ ٢ / ٢٠١٢
١٣- موفق حسن محمود ، تعقيب على الموازنة لعام ٢٠١٥ ، منشور في مجلة الحوار ، العدد ٤٤ ، السنة التاسعة ، شباط ٢٠١٥ .
١٤- وفاء المهداوي ، المرأة .. الشريك الجديد لأستدامة التنمية والتحول نحو أقتصاد السوق في العراق ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، ٢٠١٠ .
١٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، أعداد مختلفة .

*** الرسائل والاطاريح**

١- حسين حمه سعيد ، نظرية أمارتياسن في العدالة ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية الفيدرالية ، رسالة ماجستير ، جامعة المنصورة غير منشورة ،كلية الحقوق .

٢- حيدر شلب وشكه ، إيرادات النفط في العراق وأمكانات أستخدامها في التنويع الاقتصادي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،٢٠١٥ .
٣- جاوي سوميه ، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ .
٤- شيماء فاضل محمد الزبيدي ، الافاق المستقبلية لموازنة العراق الاتحادية في ظل تنويع مصادر الدخل ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
٥- وليد خليف جبارة الطائي ، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية أتجاهات وأنعكاسات ، العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١١

ثانيا- المصادر الاجنبية

40- Adam Smith, Anquiry into the nature and causes of the wealth of nation, Metairie, Copyright, 2007